الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/15/BRB/2

الجمعية العامة

Distr.: General
9 November 2012
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الخامسة عشرة
٢١ كانون الثاني/يناير – ١ شباط/فبراير ٢٠١٣

تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦

بربادوس

هذا التقرير تجميع للمعلومات الواردة في تقارير هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة، بما في ذلك الملاحظات والتعليقات الواردة من الدولة المعنية، وفي تقارير المفوضية السامية لحقوق الإنسان وغير ذلك من وثائق الأمم المتحدة الرسمية ذات الصلة والتقرير مقدم في شكل موجز تقيداً بالحد الأقصى لعدد الكلمات. وللاطلاع على النص الكامل، يُرجى العودة إلى الوثيقة المرجعية. ولا يتضمن التقرير أية آراء أو وجهات نظر أو اقتراحات من المفوضية السامية لحقوق الإنسان بخلاف ما يرد منها في التقارير والبيانات العلنية الصادرة عن المفوضية. وهو يتبع هيكل المبادئ التوجيهية العامة التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في مقرره ١١٩/١٧. وقد ذُكرت على نحو منهجي في حواشي نهاية النص مراجع المعلومات الواردة في التقرير. وروعي في إعداد هذا التقرير دورية الاستعراضات والتطورات التي حدثت خلال تلك الفترة.

(A) GE.12-18052 231112 261112

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المعلومات الأساسية والإطار

ألف- نطاق الالتزامات الدولية[1]

الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان[2]

	الحالة خلال الدورة السابقة	*الإجراء بعد الاستعراض*	*لم يُصدق عليها/لم تُعتمد*
التصديق أو الانضمام أو الخلافة	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٧٢) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٧٣) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٧٣) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٨٠) اتفاقية حقوق الطفل (١٩٩٠)	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (التوقيع فقط، ٢٠٠٧)	البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام اتفاقية مناهضة التعذيب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في التراعات المسلحة البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري
التحفظات و/أو الإعلانات و/أو التفاهمات	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (الإعلان العام، الإعلان التفسيري، المادة ٤(أ) (ب) (ج)، (١٩٧٢) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (التحفظ، المواد ٧(أ)، و١٠، الفقرة ٢، و١٣، الفقرة ٢(أ)، (١٩٧٣) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (التحفظ، المادة ١٤، الفقرة ٣(د)، ١٩٧٣)		

إجراءات الشكوى، والتحقيق والإجراءات الطارئة[٣]	البروتوكول الاختياري الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٧٣)	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري المادة ١٤ البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المادة ٤١ البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة اتفاقية مناهضة التعذيب البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم البروتوكول الاختياري لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري

صكوك دولية رئيسية أخرى ذات صلة

	الحالة خلال الدورة السابقة	*الإجراء بعد الاستعراض*	*لم يُصدق عليها*
التصديق أو الانضمام أو الخلافة	اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩ وبروتوكولاها الإضافيان الأول والثاني[٤] اتفاقية عام ١٩٥٤ بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية[٥] اتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في مجال التعليم		بروتوكول باليرمو[٦] الاتفاقية المتعلقة بشؤون اللاجئين[٧] اتفاقية عام ١٩٦١ بشأن خفض حالات انعدام الجنسية اتفاقيتا منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ و١٨٩[٨] البروتوكول الإضافي الثالث لاتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩[٩]

١- لاحظ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) أن الحكومة غير راغبة في التصديق على عدد من الصكوك الدولية رغم أنها مدعوة إلى التصديق عليها، وذلك لأسباب مختلفة من أبرزها عدم قدرتها على الوفاء بمتطلبات تقديم التقارير الناتجة عن إقرارها للصكوك الجديدة[١٠].

٢- وأبلغ البرنامج الإنمائي أن ثمة ضغطاً يمارسه المجتمع المدني للتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقيات أخرى، مما قد يفتح فرصاً للتصديق على صكوك جديدة[١١]. ولاحظ أيضاً أن بربادوس وقعت هذه الاتفاقية ولكنها لم تصدق عليها بعد، وأن الوحدة الوطنية الحكومية المعنية بالإعاقات شاركت في مبادرة للتشجيع على ذلك التصديق[١٢].

٣- وأوصت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بربادوس بأن تنضم إلى اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ واتفاقية عام ١٩٦١ بشأن خفض حالات انعدام الجنسية[١٣].

٤- ولاحظت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) أن وزارة العمل وقعت اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩ بشأن العمل اللائق للعمال المترليين، وأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعمل مع الحكومة نحو التصديق عليها[١٤].

باء- الإطار الدستوري والتشريعي

٥- لاحظ البرنامج الإنمائي أن النظام القانوني في بربادوس يقوم على نموذج تعكس فيه الحقوق والحريات الأساسية الواردة في الدستور عموماً الحقوق السياسية والمدنية. ولكن النظام القانوني القائم لا يشمل المفاهيم الحديثة المتمثلة في التمييز (نوع الجنس والعرق والميل الجنسي مثلاً)، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من قبيل التعذيب، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية المعبر عنها في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان[١٥].

٦- وأشارت اليونيسيف إلى أن بربادوس تنظر جدياً، فيما يتعلق بتوصية الاستعراض الدوري الشامل المقبولة التي تطلب إليها "النظر في جميع الالتزامات الدولية في ميدان حقوق الإنسان لدى تنقيح الدستور؛ وتضمين أحكام القانون المحلي الالتزامات الدولية المتصلة بحقوق الإنسان"، في إدخال المزيد من التنقيحات على الدستور وتحديث تشريعاتها كيما تتواءم مع التزاماتها التعاهدية وقد سبق أن بدأت تستعرض جميع القوانين المتصلة مباشرة بالأسرة والأطفال[١٦].

٧- وحثت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الحكومة على مضاعفة جهودها الرامية إلى دمج القانون الدولي لحقوق الإنسان في تشريعاتها الوطنية، بوسائل منها وضع تعاريف تشريعية للتمييز القائم على نوع الجنس أو العرق أو الميل الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن على بربادوس أن تضمن أن القوانين مطابقة للقواعد الدولية وأنها تُنفذ تنفيذاً ملائماً وتُترجم إلى أفعال[١٧].

٨- ولاحظت اليونيسيف أن بربادوس أحرزت تقدماً ملموساً في ضمان مطابقة القوانين والسياسات والممارسات الوطنية لروح اتفاقية حقوق الطفل وقصدها. ورغم تلك التدخلات التشريعية، ما زال هناك مجال لإجراء تحسينات هامة في ولاية الدولة المتعلقة بحماية الطفل[١٨].

٩- وفيما يخص التوصية ٦ المتعلقة بالتصدي للتمييز ضد المرأة عن طريق تحسيس المجتمع المدني واتخاذ الخطوات اللازمة لسن تشريعات ترمي إلى تكريس حق محدد في عدم التمييز على أساس نوع الجنس، لاحظ البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تقرير التنمية البشرية في الكاريبي شمل مسألة العنف المترلي وإيذاء المرأة وتضمن توصيات لبربادوس ستُدمج في عمليات الحوار مع أصحاب المصلحة[١٩].

جيم- الإطار المؤسسي والبنية الأساسية لحقوق الإنسان وتدابير السياسة العامة

مركز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان[٢٠]

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان	*المركز خلال الدورة السابقة*	*المركز خلال الدورة الحالية*[٢١]
مكتب أمين المظالم في بربادوس	المركز جيم (٢٠٠١)	المركز جيم (٢٠٠١)

١٠- شجعت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، عند نهاية بعثة دامت ثلاثة أيام إلى بربادوس، الحكومة على فتح حوار شامل بشأن حقوق الإنسان والالتفاف حول خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان، وهي خطوة تتمشى إلى حد بعيد مع أفضل الممارسات. ولاحظت المفوضة السامية أيضاً أن إعمال حقوق الإنسان يتطلب تنسيق مشاركة قطاعات واسعة من الحكومة والمجتمع المدني. ويتطلب ذلك أيضاً إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان كعنصر رئيسي من عناصر نظام الحماية الوطنية لحقوق الإنسان، لا سيما للفئات الضعيفة أو الضحايا[٢٢].

١١- ولاحظت المفوضة السامية أن بربادوس تعهدت بالارتقاء بمكتب أمين المظالم تمشياً مع المعايير الدولية ذات الصلة، وأن بإمكان بربادوس، بمجرد إنجاز ذلك، أن تصبح أول بلد كاريبي ينشئ إحدى تلك المؤسسات المستقلة الرئيسية[٢٣].

١٢- ولاحظت اليونيسيف أن اللجنة الوطنية المعنية برصد حقوق الطفل، المكونة من ممثلين للدولة والمجتمع المدني على السواء، تفتقر لما يلزم من التنظيم والدعم والمساءلة لأداء ولايتها المذكورة أداءً فعالاً، رغم أن الحكومات المتتالية عينت أعضاء فيها، كما أن الإرادة السياسية لإجراء التغييرات الضرورية تبدو ضعيفة[٢٤].

١٣- وفيما يتعلق بالتوصية ٥ بشأن "تزويد مكتب الشؤون الجنسانية بالموارد البشرية والمالية الضرورية لتمكينه من الإسهام على نحو يتسم بالكفاءة في تعزيز حقوق الإنسان [للمرأة] وحمايتها"، أبلغ البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن المكتب عرف زيادة في الجزء المكمل لموارده البشرية منذ عام ٢٠٠٨[٢٥].

١٤- وأشارت المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى أن بربادوس خططت عن حق لبلوغ مركز البلدان المتقدمة في أقرب وقت ممكن، ولكنها بحاجة إلى تمكين كل عضو من أعضاء المجتمع تمكيناً تاماً، لا سيما من هم أكثر ضعفاً وإقصاءً، لكي تحقق ذلك الطموح المشروع[٢٦].

١٥- ولاحظت المفوضة السامية أن عدداً من التحديات التي حددتها بربادوس نفسها عند إعداد تقريرها الوطني في إطار الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠٠٨ ما زالت قائمة، بما فيها "المسائل المتصلة بالتمييز والوصم والتهميش"؛ و"عدم وجود قانون خاص بالتحرش الجنسي"؛ و"الأثر النفسي والجسدي الذي يتركه العنف المترلي على الأطفال"[٢٧].

١٦- ولاحظت المفوضة السامية أن من الواضح أن بعض الأولويات التي حددتها الحكومة في عام ٢٠٠٨، من قبيل منع فيروس نقص المناعة البشري ومراقبته؛ ومنع الجريمة؛ والقضاء على العنف المترلي؛ وضمان حقوق المهاجرين؛ ومكافحة الاتجار بالبشر، ستتطلب اهتماماً مستمراً لكي تفي بربادوس بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وتحقق أهدافها الإنمائية[٢٨].

١٧- وأعرب البرنامج الإنمائي عن قلقه البالغ إزاء عدم وجود بيانات اجتماعية متاحة لوضع السياسات، مما يتسبب في جملة أشياء، من بينها صعوبات في قياس المؤشرات الرئيسية من قبيل مجموعة مؤشرات التنمية البشرية، وكذلك في إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[٢٩].

١٨- ولاحظ تقرير صدر عن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ٢٠٠٨ الحاجة إلى المساعدة على الجريمة والعنف، لا سيما بين الشباب، من أجل التصدي لتزايد الجريمة والعنف (بين الشباب)، بما في ذلك العنف الجنساني والجنسي، وغير ذلك من الظواهر التي تؤثر سلباً على الأمن البشري[٣٠].

١٩- ولاحظ البرنامج الإنمائي أن ثمة إجراءات سبق اتخاذها مع مجلس بربادوس للمعوقين من أجل تنظيم حملة دعوة وطنية - الدفاع عن الأشخاص ذوي الإعاقة - تركز على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة كخطوة أولى لتنفيذ المجالات ذات الأولوية الواردة في الكتاب الأبيض لبربادوس[٣١].

٢٠- وحثت المفوضة السامية لحقوق الإنسان الجميع في بربادوس على العمل بجدية واستمرار لإنشاء ثقافة أقوى لحقوق الإنسان واحترام كرامة كل إنسان[٣٢].

ثانياً- التعاون مع آليات حقوق الإنسان

٢١- لم تف بربادوس بالتزاماتها، بموجب المادة ٢٢ من دستور منظمة العمل الدولية، المتمثلة في إرسال جميع التقارير المتعلقة باتفاقيات منظمة العمل الدولية التي صدق عليها البلد في الوقت المناسب لتستعرضها لجنة الخبراء التابعة للمنظمة. وفي عام ٢٠١٢، كان من المقرر تقديم التقارير بحلول ١ أيلول/سبتمبر. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، لم تكن اللجنة قد تلقت أي تقرير[٣٣].

ألف- التعاون مع هيئات المعاهدات[٣٤]

١- حالة الإبلاغ

هيئة المعاهدة	*الملاحظات الختامية المدرجة في الاستعراض السابق*	*آخر تقرير قُدم منذ الاستعراض السابق*	*آخر ملاحظات ختامية*	*حالة الإبلاغ*
لجنة القضاء على التمييز العنصري	آب/أغسطس ٢٠٠٥	-	-	التقرير السابع عشر والثامن عشر الموحد، والتقرير التاسع عشر، والتقرير العشرون، تأخر تقديمها منذ عام ٢٠٠٧ و٢٠٠٩ و٢٠١١، على التوالي.
اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	نيسان/أبريل ١٩٨٣	-	-	تأخر تقديم التقرير الثاني منذ عام ١٩٩١
اللجنة المعنية بحقوق الإنسان	آذار/مارس ٢٠٠٧	-	-	تأخر تقديم التقرير الرابع منذ عام ٢٠١١
اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	آب/أغسطس ٢٠٠٢	-	-	تأخر موعد تقديم التقارير الخامس والسادس والسابع والثامن منذ عام ١٩٩٩ و٢٠٠٣ و٢٠٠٧ و٢٠١١، على التوالي
لجنة حقوق الطفل	أيار/مايو ١٩٩٩	-	-	تأخر موعد تقديم التقارير الثاني والثالث والرابع الخامس منذ عام ١٩٩٧ و٢٠٠٢ و٢٠٠٧ و٢٠١٢، على التوالي

٢- الردود على طلبات متابعة محددة مقدمة من هيئات المعاهدات

	ملاحظات ختامية		
هيئة المعاهدة	*موعد التقديم*	*الموضوع*	*قُدم في*
لجنة القضاء على التمييز العنصري	٢٠٠٦	التعريف القانوني للتمييز العنصري؛ وسحب التحفظات[٣٥].	-
اللجنة المعنية بحقوق الإنسان	٢٠٠٨	عقوبة الإعدام؛ والعقاب البدني؛ والتمييز ضد المثليين[٣٦].	٢٠٠٩[٣٧]

٢٢- أشارت اليونيسيف إلى تقارير الدولة المعلقة منذ وقت طويل عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، التي حل موعد تقديمها منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧؛ وكان التقرير الختامي ينتظر موافقة الحكومة ليُقدم إلى اللجنة المعنية بحقوق الطفل[٣٨].

٢٣- وأبلغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن مكتب الشؤون الجنسانية التمس الدعم لوضع سياسات جنسانية وطنية لبربادوس. وتمشياً مع التوصية ٢١ المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل، التمس المكتب أيضاً المساعدة التقنية لبناء قدرته على الإبلاغ بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٣٩].

باء- التعاون مع الإجراءات الخاصة[٤٠]

	الحالة خلال الدورة السابقة	*الحالة الراهنة*
وُجهت دعوة دائمة	لا	لا
الزيارات التي أُجريت	لا توجد	لا توجد
الزيارات الموافق عليها من حيث المبدأ	لا توجد	لا توجد
الزيارات المطلوبة	لا توجد	المقرر الخاص المعني بالحقوق الثقافية (طلب أُرسل في ٧ أيار/مايو ٢٠١٢)
الردود على رسائل الادعاءات والنداءات العاجلة	لم تُرسَل أي بلاغات خلال الفترة المشمولة بالاستعراض.	

جيم- التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان

٢٤- أجرت المفوضة السامية لحقوق الإنسان زيارة إلى بربادوس في الفترة من ٣ إلى ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وكانت تلك أول بعثة أجراها مفوض من مفوضي الأمم المتحدة السامين لحقوق الإنسان إلى أي من الدول الكاريبية الناطقة بالإنكليزية[٤١] منذ أُنشئت المفوضية السامية في عام ١٩٩٣.

٢٥- وعرضت المفوضة السامية المساعدة في مواجهة المشاكل المستمرة التي تحتاج بربادوس إلى معالجتها، بما فيها أمن المواطنين؛ وتحسيس المجتمع المدني للتمييز ضد المرأة، والتمييز ضد المعوقين والتمييز القائم على الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية؛ ووضع برامج للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وتنظيم حملات للتوعية بمواضيع من قبيل العنف المترلي والعقاب البدني؛ وبذل الجهود اللازمة لوضع حد للعنف ضد المرأة والتحرش الجنسي[٤٢].

ثالثاً- تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان مع مراعاة القانون الإنساني الدولي الواجب التطبيق

ألف- المساواة وعدم التمييز

٢٦- لاحظت المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن ثمة حاجة إلى التصدي للتمييز. ولاحظت أن القانون الدولي لحقوق الإنسان واضح: لا ينبغي التمييز ضد أحد بسبب الفئة التي ينتمي إليها، بما في ذلك على أساس العرق أو نوع الجنس أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسية. وأضافت أنه، رغم أن ذلك قد يكون غير محبوب لدى بعض شرائح السكان، فإن من مسؤولية الحكومات إبداء قيادة ثابتة بشأن المواضيع المتصلة بجميع أشكال التمييز[٤٣].

٢٧- ولاحظ البرنامج الإنمائي أن الشرطة في بربادوس اتُّهمت بالتمييز في معاملتها للضحايا عندما يكون هؤلاء الضحايا من النساء؛ والمثليات والمثليين جنسياً ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية؛ والمهاجرين؛ والأقليات. ولكن وصم الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والتمييز ضد المثليات والمثليين جنسياً ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية لا يقتصر على إجراءات الشرطة، بل يشكل ظاهرة تسترعي الانتباه بوصفها مصدر قلق محدد في مجال حقوق الإنسان[٤٤].

٢٨- ولاحظت المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن بإمكان أي فرد أن يحصل على الجنسية بالولادة في الإقليم أو بكونه من سلالة مواطن من بربادوس أو بالتسجيل أو التجنس[٤٥]. ولكنها أعربت عن قلقها إزاء عدم المساواة بين الجنسين لأن قانون بربادوس لا يسمح للنساء من مواطنات بربادوس بنقل جنسيتهن إلى أطفالهن المولودين في الخارج، في حين أن ذلك ممكن للآباء من مواطني بربادوس[٤٦]. ولاحظت المفوضة السامية أن التمييز ضد المرأة في التشريعات المتصلة بالجنسية يمكن أن يؤدي إلى انعدام الجنسية لدى الأطفال إذا كان الأب عديم الجنسية أو لا يمكن أن ينقل جنسيته بموجب قوانين دولته[٤٧].

باء- حق الفرد في الحياة والحرية وأمنه الشخصي

٢٩- رحبت المفوضة السامية لحقوق الإنسان بتعهد الحكومة بإلغاء حكم الإعدام الإلزامي حالياً، وحثتها على تنفيذ ذلك بأسرع ما يمكن ثم الانتقال نحو وقف اختياري للعقوبة وإلغائها في نهاية المطاف. ولاحظت أن عدم تنفيذ أي إعدام منذ ما يناهز ٣٠ عاماً يشكل دليلاً واضحاً على استعداد المجتمع للتحرك في ذلك الاتجاه[٤٨].

٣٠- ولاحظ البرنامج الإنمائي أن الإحصاءات المتعلقة بالعنف الجنساني في بربادوس قليلة. وثمة تقارير تفيد بأن الشرطة لا تتدخل في حالات العنف المترلي، وأن عدداً قليلاً من ضحايا هذا الاعتداء يلتمسون المساعدة من الشرطة وعدداً أقل من ذلك يبلغون بأنهم راضون عن استجابة الشرطة. ولاحظ البرنامج الإنمائي أيضاً أن معدلات إدانة الجناة متدنية وأن المحاكمات غالباً ما تكون طويلة جداً. وتعترف الحكومة بهذه المشاكل وتحدد في تقريرها المقدم إلى الاستعراض الدوري الشامل العنف المترلي على أنه أولوية وطنية رئيسية. ولم تستجب الحكومة بعد لمبادرات من قبيل مشروع قانون مكافحة التحرش الجنسي في مكان العمل، الذي ينتظر أن يُنظر فيه منذ عام ٢٠٠٢[٤٩].

٣١- ودعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان السلطات إلى مواصلة التصدي للتحديات البارزة، لا سيما تلك المتعلقة بالتمييز والعنف المترلي والاتجار بالبشر، ولاحظت أن التقارير توحي بأن العنف المترلي والتحرش الجنسي مشكلتان خطيرتان جداً في بربادوس، وأن الاغتصاب شائع بدرجة صادمة. ودعت السلطات إلى اعتماد تدابير تشريعية أكثر فعالية لمكافحة تلك الجرائم، والاضطلاع ببرامج توعية عامة للتصدي للمواقف التمييزية الأساسية التي تسمح لها بالاستمرار[٥٠].

٣٢- وأكدت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية مجدداً ملاحظتها بأن بربادوس تفتقر فيما يبدو إلى أحكام قانونية تحظر بالتحديد الاتجار بالأطفال دون سن ١٨ عاماً[٥١]. وكررت اللجنة أيضاً طلبها المباشر إلى الحكومة لأنها لم تقدم في تقريرها معلومات عن التدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها لضمان حظر بيع الأطفال دون سن ١٨ عاماً والاتجار بهم، وفقاً للمادة ٣(أ) من الاتفاقية[٥٢].

٣٣- ولاحظت اليونيسيف مع القلق أن حكومة بربادوس لم تقبل توصيات الاستعراض الدوري الشامل الداعية إلى إلغاء جميع أشكال العقاب البدني من تشريعاتها؛ ولكنها وافقت على إنشاء مبادرات توعية عامة لتغيير مواقف الناس من العقاب البدني[٥٣].

٣٤- وفيما يتعلق بالتوصية ١١ المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل والمتصلة بمواءمة طريقة جمع البيانات من جانب الوكالات المعنية المشاركة في مكافحة العنف المترلي، أبلغ البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة[٥٤] بأن ثمة حاجة إلى استعراض تشريعات العنف المترلي (أوامر الحماية الصادرة في عام ١٩٩٣). وأبدت اليونيسيف ملاحظة مماثلة[٥٥].

٣٥- وطلبت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية إلى الحكومة أن تضاعف جهودها لرصد ومكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال في القطاع غير الرسمي. وشجعت الحكومة على اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة التعاون بين دائرة الشرطة الملكية في بربادوس ووزارة العمل للسماح بتحسين رصد أسوأ أشكال عمل الأطفال[٥٦].

جيم- إقامة العدل، بما في ذلك مسألة الإفلات من العقاب، وسيادة القانون

٣٦- لاحظت المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن القوانين وإنفاذ القوانين يمكن أن ينطويا على قسوة لا مبرر لها في بعض المجالات، في حين أن ثمة حاجة إلى تعزيزهما في مجالات أخرى. وهذا هو الحال بشكل خاص فيما يتعلق بالعقاب البدني، بل ويصدق ذلك أكثر عندما يتعلق الأمر بعقوبة الإعدام[٥٧].

٣٧- ولاحظ البرنامج الإنمائي متطلبات المهنية والتدريب الخاصة ببربادوس الوارد وصفها في *تقرير التنمية البشرية في الكاريبي لعام ٢٠١٢*، من قبيل التحديات التي يواجهها نظام الشرطة، بما في ذلك الحاجة إلى تعزيز الاستجابة والفعالية، والمشروعية، والتكامل، وتحسين المساءلة، والحد من إساءة استعمال السلطة، وحقوق الإنسان. ومن بين المسائل الوثيقة الصلة بذلك الموضوع الثغرات القائمة في بيانات الجريمة. فقد استخدم تقرير التنمية البشرية في الكاريبي بيانات ثانوية استخداماً واسعاً، بما في ذلك الإحصاءات الرسمية بشأن الجرائم المبلغ عنها، رغم أن ذلك كان محدوداً بغياب بيانات مماثلة عن جميع البلدان. وشملت الثغرات في البيانات عدم وجود بيانات موحدة وطرائق لجمع البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة؛ وعدم وجود إحصاءات مفصلة بحسب الجنس والسن؛ وأوجه النقص في البيانات المتعلقة بحجم

الحالات المعلقة لدى المحاكم ومحققي الشرطة؛ وغير ذلك من مؤشرات نظام العدالة الجنائية. ويشكل عدم وجود بيانات عن التحديات الأمنية الجديدة، مثل العنف في المدارس، مجالاً آخر من مجالات النقص الملحوظة[٥٨].

٣٨- ولاحظت المفوضة السامية لحقوق الإنسان خلال زيارتها لبربادوس مناقشات مع مختلف الجهات الفاعلة المعنية فيما يتعلق بقضايا القانون والنظام، ولا سيما سلوك الشرطة، وحالات التأخير في إقامة العدل بشأن العنف الذي يحدث داخل الأسرة والمنزل[٥٩].

٣٩- ولاحظت اليونيسيف أن بربادوس ترفض فكرة أنها تحتاج إلى تشريعات وتدابير إدارية ملائمة لمكافحة العنف المنزلي والإيذاء الجسمي للأطفال. وراعت اليونيسيف كذلك توصية الاستعراض الدوري الشامل بشأن "اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية لمكافحة العنف المنزلي والاعتداء الجسدي على الأطفال، والعمل على تبادل المعلومات مع البلدان التي تحدد أفضل الممارسات في هذه الميادين"، فلاحظت أن إجراء الإبلاغ مجال يتطلب الاهتمام. فبربادوس ليس لديها متطلبات إبلاغ إلزامية، ويبدو أن هذه الحالة عرضت للخطر الجهود الرامية إلى إنشاء نظام مركزي لمعالجة جميع حالات إيذاء الأطفال. وفي غياب أي سياسات أو بروتوكولات مكتوبة، فإن إبلاغ حالات إيذاء الأطفال بانتظام إلى مجلس رعاية الطفل متروك لمشيئة الأقدار. وثمة عدد قليل من البروتوكولات الشفوية مع بعض الوكالات، ولكن الإبلاغ بوجه عام يخضع للسلطة التقديرية ويحدث على أساس مخصص[٦٠].

دال- الحق في المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية

٤٠- أشار مصدر من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢ إلى أن النساء يشغلن ١٠ في المائة من المقاعد في البرلمان الوطني منذ عام ٢٠٠٨[٦١].

هاء- الحق في العمل وفي التمتع بشروط عمل عادلة ومؤاتية

٤١- طلبت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية إلى الحكومة أن تتخذ الخطوات اللازمة دون مزيد من التأخير لضمان الحماية التشريعية الكاملة لجميع العمال وفي كل جوانب التوظيف والمهن من التمييز المباشر وغير المباشر على أساس جميع الأسباب المذكورة في الفقرة ١(أ) من المادة ١ من الاتفاقية رقم ١١١، خاصة العرق والجنس واللون والدين والرأي السياسي والأصل القومي والمنشأ الاجتماعي[٦٢]. وذكّرت اللجنة بأن مشروع قانون حقوق العمل لا يتضمن حكماً ينص صراحة على الحماية من التحرش الجنسي. وطلبت إلى الحكومة أن تضاعف جهودها لاعتماد تشريعات توفر الحماية من التحرش الجنسي. ووجهت اللجنة انتباه الحكومة إلى التزامها بموجب الاتفاقية بالتصدي بفعالية لجميع أشكال التمييز الجنسي، بما فيه التحرش الجنسي[٦٣]. وطلبت إلى الحكومة أن تنظر في إدماج أحكام بشأن التحرش الجنسي في مشروع قانون حقوق العمل[٦٤].

٤٢- وشجعت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية الحكومة على اتخاذ التدابير المناسبة لتقوية آليات تعزيز تساوي أجور العمال والعاملات عن العمل المتساوي سواء كانوا أعضاء نقابات أم لا، بوسائل منها توفير التدريب لمفتشي العمل والقضاة، وكذلك أنشطة توعية عامة الجمهور[٦٥].

٤٣- ولاحظت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية الفصل المهني الهام بين الجنسين، إذ تُحصر المرأة أساساً في طائفة محدودة من المهن. وطلبت اللجنة إلى الحكومة أن تقدم معلومات كاملة عن نتائج المشاورات وحالة السياسات الجنسانية الوطنية والمبادرات والتدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها لتعزيز وصول المرأة إلى طائفة أوسع من المهن[٦٦].

٤٤- وطلبت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية إلى الحكومة أن تتخذ، بالتعاون مع منظمات أرباب العمل والعمال، الخطوات اللازمة لتعزيز استعمال مصطلحات محايدة جنسانياً في تعريف مختلف الوظائف والمهن في الاتفاقات الجماعية[٦٧].

٤٥- وطلبت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية إلى الحكومة أن تعدل المادة ٤ من قانون تحسين الأمن لعام ١٩٢٠ لجعله مطابقاً لاتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧). ولاحظت أيضاً أن الحكومة أشارت إلى أن السلطة الإدارية تعهدت بالتحرك نحو صياغة تشريعات الخدمات الأساسية. وذكّرت بأنه لا ينبغي فرض أي عقوبة جنائية على أي عامل لخوضه إضراباً سلمياً كما ينبغي عدم فرض تدابير بالسجن لأي سبب، بما في ذلك ما يتعلق بالإضرابات في الخدمات الأساسية[٦٨]. وطلبت اللجنة أيضاً إلى الحكومة أن تجعل تشريعاتها مطابقة لاتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨)، فيما يتعلق بحالات الفصل بسبب الانتماء النقابي وغير ذلك من الإجراءات الضارة القائمة على الانتماء أو النشاط النقابي. وطلبت علاوة على ذلك إلى الحكومة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان أن التشريعات توفر الحماية الملائمة من جميع أعمال التمييز بسبب الانتماء النقابي عند مباشرة العمل وطوال مدة العمل، بما في ذلك عند إنهاء الخدمة، وتشمل جميع التدابير المتعلقة بالتمييز بسبب الانتماء النقابي، كما توفر جزاءات ملائمة وردعية[٦٩].

٤٦- ولاحظت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية أن الأجر الأدنى للعمال المترليين لم يخضع لإعادة التقييم منذ ما يزيد عن ٢٠ عاماً، فوجهت انتباه الحكومة إلى بخس تقييم العمل المترلي المتكرر نظراً للقوالب النمطية. وشجعت الحكومة أيضاً على اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز وتيسير وصول النساء إلى الوظائف التي توفر مستويات أعلى من الأجور. وعلقت اللجنة خلال عدة أعوام بأن التشريعات القائمة لا توفر حماية قانونية كاملة من التمييز كما هو معرف بموجب الاتفاقية رقم ١١١ ولاحظت أن الحكومة أشارت إلى مشروع قانون حقوق العمل منذ عام ٢٠٠٤[٧٠]. وطلب لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية إلى الحكومة أن تتخذ الخطوات اللازمة لتعديل الأجور الدنيا للعمال المترليين[٧١].

٤٧- وأعربت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية عن أملها في أن تُتخذ التدابير اللازمة لإعادة النظر في مواد قانون النقل البحري بغية ضمان عدم إمكانية فرض أي عقوبات تنطوي على العمل الجبري بسبب انتهاكات الانضباط في العمل[٧٢]. وأعربت اللجنة عن أملها الراسخ في أن تُتخذ التدابير اللازمة لجعل تشريعات النقل البحري مطابقة للاتفاقية[٧٣].

٤٨- وطلبت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية إلى الحكومة أن تقدم معلومات عن التدابير المتخذة، في إطار خارطة طريق عام ٢٠١٦، لمكافحة عمل الأطفال، وعن النتائج المحرزة[٧٤]. وطلبت اللجنة إلى الحكومة أن تدل على ما إذا كانت قائمة العمل الخطير المحظور على الأطفال دون سن ١٨ عاماً، التي اعتمدتها وزارة العمل، قد أُدرجت في أي من التشريعات أو اللوائح الحكومية، وأن تذكر ما هي العقوبات القائمة[٧٥]. وطلبت اللجنة إلى الحكومة أن تقدم معلومات عن عدد الحالات المنطوية على أطفال وشباب دون سن ١٨ عاماً التي يحقق فيها مفتشو العمل، ومجلس رعاية الطفل، ومفتشو المعامل والمتاجر[٧٦].

واو- الحق في الضمان الاجتماعي وفي التمتع بمستوى معيشي لائق

٤٩- لاحظت المفوضة السامية لحقوق الإنسان الاستثمارات المنجزة من أجل إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٧٧].

٥٠- وفيما يتعلق بالتزام الحكومة باتخاذ التدابير المناسبة لتطوير تشريعاتها المحلية لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعبها، لوحظ أن تقييم شبكة الأمان الاجتماعي، الذي أيدته هيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسيف في عام ٢٠١٠، لم يُقدم حتى تاريخه إلى الحكومة[٧٨].

زاي- الحق في الصحة

٥١- لاحظت اليونيسيف أن حكومة بربادوس أبرزت برامجها التعليمية لمنع فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في سياساتها الوطنية الشاملة بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. وفي بيئة يشكل فيها فيروس نقص المناعة البشري بين الشباب مصدر قلق رئيسي ويُعترف فيها على نطاق واسع بالحاجة إلى مضاعفة التشديد على الوقاية من الفيروس، يجب التصدي مع بعض الاستعجال لمواطن القصور في قطاع التعليم التي تهدد تعزيز السلوكات الوقائية بين المراهقين[٧٩].

٥٢- وأشار مصدر من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢ إلى أن معدل الوفيات الذي يقل عن خمسة لكل ١ ٠٠٠ ولادة حية ارتفع شيئاً ما في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١[٨٠].

٥٣- وأبلغ صندوق الأمم المتحدة للسكان بأن بحوثاً حديثة أُجريت لتوضيح النهج المتبعة حالياً لمنع العنف القائم على نوع الجنس والاعتناء بضحاياه والاستجابة له في نظام الرعاية الصحية الأولية وتعزيز البرامج القائمة الرامية إلى التصدي للعنف القائم على نوع الجنس ومنعه[٨١].

حاء- الحق في التعليم

٥٤- أشار مصدر من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢ إلى أن صافي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي ارتفع من ٩٣,٤ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٩٥,١ في المائة في عام ٢٠٠٨[٨٢].

٥٥- ولاحظت اليونيسيف أن بربادوس قبلت توصية الاستعراض الدوري الشامل بمواصلة الجهود الإيجابية المبذولة في مجال التعليم. غير أن أحد مجالات الضعف السائد يتمثل في الوصول إلى التعليم المقدم لذوي الاحتياجات الخاصة ونوعية هذا التعليم. ففي عام ٢٠١١، حددت اليونيسيف تحديات هامة داخل بيئات التعليم والتعلُّم فيما يتعلق بقدرة المعلمين المحدودة على تعليم القراءة كمهارة وانعدام الدعم العاطفي والتدريبي والتنظيمي اللازم لتطوير مهارات الطلاب اللغوية في التلقي والتعبير. وتمثلت التوصية الرئيسية في تنفيذ التدريب وتنمية قدرات الموظفين، مع تركيز قوي على المجالات ذات الأولوية التي جرى تحديدها[٨٣].

٥٦- ولاحظت اليونيسيف نتائج استعراض مدعوم منها أُجري في عام ٢٠١١ لنوعية بيئات التعلّم ومنهجيات التعليم في المدارس الحكومية التي تقدم تعليماً خاصاً في بربادوس؛ وقد حددت هذه النتائج التحديات المتصلة بالعدد المحدود من الموظفين المؤهلين والحاجة إلى تحسين التكنولوجيات المساعدة لتعزيز الفرص الإنمائية والتعليمية. وأشارت التوصيات الرئيسية إلى الحاجة إلى سياسة عامة لتوجيه تنفيذ التعليم الخاص وتقديمه ونوعيته، ونظام مهيكل لتدريب الموظفين، وتنمية مهارات محددة من الناحية التقنية. ومن مواطن الضعف الأخرى في النظام التعليمي مشاركة الطلاب الهامة في إدارة المدارس[٨٤].

طاء- الأشخاص ذوو الإعاقة

٥٧- لاحظ البرنامج الإنمائي أن التقديرات الحديثة تفيد بأن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في بربادوس يصل إلى حوالي ٢٠ ٠٠٠ شخص[٨٥].

٥٨- وفي عام ٢٠٠٩، لاحظت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي أنه، رغم أن دستور بربادوس يتضمن أحكاماً ضد التمييز، فإن بربادوس خالية من أي قوانين تحظر تحديداً التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بالعمل أو التعليم أو تقديم خدمات الدولة. وقد أقر البرلمان في عام ٢٠٠٢ كتاباً أبيض بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة يوفر أساساً للتشريعات في المستقبل[٨٦].

ياء- المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء

٥٩- لاحظت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن بربادوس لم تصدر تشريعات أو لوائح إدارية بشأن اللجوء أو مركز اللاجئ، كما لم تضع إجراء وطنياً رسمياً للجوء. وأكدت المفوضية أنها ليست على علم بوجود أي ملتمس للجوء أو أي لاجئ في بربادوس[٨٧]. وأعربت عن اعتقادها بأن بربادوس بحاجة إلى وضع نظم وطنية فعالة ومتوازنة وذات مصداقية لحماية اللاجئين. وأوصت المفوضية بربادوس بالنظر في إصدار تشريعات محلية للاجئين و/أو اعتماد سياسات إدارية تضمن امتثال البلد التام للمعايير الدولية لمعاملة اللاجئين، بما فيها الحق في العمل، وقبول الدولة للدعم التقني من المفوضية[٨٨].

٦٠- ولاحظت المفوضية أنها ليست على علم بوجود ممارسات انتهكت مبدأ عدم الإعادة القسرية في السنوات الأخيرة؛ ولكن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتعزيز التحديد الاستباقي للأشخاص الذين هم بحاجة إلى الحماية الدولية، حتى لا تنتهك الحكومة عن غير قصد مبدأ عدم الإعادة القسرية بسبب الثغرات في الإطار التشريعي والسياساتي[٨٩].

٦١- ولاحظت المفوضية أن بربادوس أبقت على عدد من التحفظات على أحكام اتفاقية عام ١٩٥٤ بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية. وبربادوس من بين البلدان الكاريبية المتأثرة بحركات الهجرة المختلطة للأشخاص غير الموثقين. غير أن المفوضية لا تحوز سوى معلومات قليلة بشأن طبيعة وعدد ونطاق المهاجرين غير الموثقين الذين يصلون إلى بربادوس أو يمرون عبرها، ودعت بربادوس إلى تنمية قدرتها على إدارة تلك الحركات. وينبغي أن يشمل ذلك آليات لتحديد المهاجرين غير الموثقين الذين قد يكونون بحاجة إلى حماية دولية[٩٠].

٦٢- وأوصت المفوضية بربادوس بتنفيذ إجراء لتحديد انعدام الجنسية للتعرف على الأشخاص عديمي الجنسية داخل إقليمها وتعديل قوانينها لضمان المساواة بين الأمهات والآباء من مواطني بربادوس فيما يتعلق بقدرتهم على نقل جنسيتهم إلى أطفالهم في جميع الظروف[٩١].

Notes

[1] Unless indicated otherwise, the status of ratifications of instruments listed in the table may be found on the official website of the United Nations Treaty Collection database, Office of Legal Affairs of the United Nations Secretariat, http://treaties.un.org/. Please also refer to the United Nations compilation on Barbados from the previous cycle (A/HRC/WG.6/3/BRB/2).

[2] The following abbreviations have been used for this document:

ICERD	International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination
ICESCR	International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights
OP-ICESCR	Optional Protocol to ICESCR
ICCPR	International Covenant on Civil and Political Rights
ICCPR-OP 1	Optional Protocol to ICCPR

ICCPR-OP 2	Second Optional Protocol to ICCPR, aiming at the abolition of the death penalty
CEDAW	Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women
OP-CEDAW	Optional Protocol to CEDAW
CAT	Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment
OP-CAT	Optional Protocol to CAT
CRC	Convention on the Rights of the Child
OP-CRC-AC	Optional Protocol to CRC on the involvement of children in armed conflict
OP-CRC-SC	Optional Protocol to CRC on the sale of children, child prostitution and child pornography
OP-CRC-IC	Optional Protocol to CRC on a communications procedure
ICRMW	International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families
CRPD	Convention on the Rights of Persons with Disabilities
OP-CRPD	Optional Protocol to CRPD
CPED	International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance

[3] Individual complaints: ICCPR-OP 1, art. 1; OP-CEDAW, art. 1; OP-CRPD, art. 1; OP-ICESCR, art. 1; OP-CRC-IC, art. 5; ICERD, art. 14; CAT, art. 22; ICRMW, art. 77; and CPED, art. 31. Inquiry procedure: OP-CEDAW, art. 8; CAT, art. 20; CPED, art. 33; OP-CRPD, art. 6; OP-ICESCR, art. 11; and OP-CRC-IC, art. 13. Inter-State complaints: ICCPR, art. 41; ICRMW, art. 76; CPED, art. 32; CAT, art. 21; OP-ICESCR, art. 10; and OP-CRC-IC, art. 12. Urgent action: CPED, art. 30.

[4] Geneva Convention for the Amelioration of the Condition of the Wounded and Sick in Armed Forces in the Field (First Convention); Geneva Convention for the Amelioration of the Condition of Wounded, Sick and Shipwrecked Members of Armed Forces at Sea (Second Convention); Geneva Convention relative to the Treatment of Prisoners of War (Third Convention); Geneva Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War (Fourth Convention); Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of International Armed Conflicts (Protocol I); Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of Non-International Armed Conflicts (Protocol II). For the official status of ratifications, see Federal Department of Foreign Affairs of Switzerland, at www.eda.admin.ch/eda/fr/home/topics/intla/intrea/chdep/warvic.html.

[5] International Labour Organization Convention No. 29 concerning Forced or Compulsory Labour; Convention No. 105 concerning the Abolition of Forced Labour; Convention No. 87 concerning Freedom of Association and Protection of the Right to Organise; Convention No. 98 concerning the Application of the Principles of the Right to Organise and to Bargain Collectively; Convention No. 100 concerning Equal Remuneration for Men and Women Workers for Work of Equal Value; Convention No. 111 concerning Discrimination in Respect of Employment and Occupation; Convention No. 138 concerning Minimum Age for Admission to Employment; Convention No. 182 concerning the Prohibition and Immediate Action for the Elimination of the Worst Forms of Child Labour.

[6] Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children, supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime.

[7] 1951 Convention relating to the Status of Refugees and its 1967 Protocol.

[8] International Labour Organization Conventions No. 169 concerning Indigenous and Tribal Peoples in Independent Countries and No. 189 concerning Decent Work for Domestic Workers.

[9] Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Adoption of an Additional Distinctive Emblem (Protocol III). For the official status of ratifications, see Federal Department of Foreign Affairs of Switzerland, at www.eda.admin.ch/eda/fr/home/topics/intla/intrea/chdep/warvic.html.

[10] UNDP, UNFPA, ILO and UN-Women submissions to the UPR on Barbados, p. 1.

[11] Ibid., p. 1.

[12] Ibid., p. 3.

[13] UNHCR submission to the UPR on Barbados, 2012, pp. 2 and 3.

[14] UNDP, UNFPA, ILO and UN-Women submissions to the UPR on Barbados, p. 6.
[15] Ibid., p. 1.
[16] UNICEF submission to the UPR on Barbados, first page. UNICEF reported that the outcomes of work begun by the Ministry of Family, Youth Affairs and Culture in July 2012 are expected to include, inter alia, the final White Paper detailing the Government's policy decisions on the specific issues and required reform of legislative and institutional approaches on family and children's issues to inform legislative and institutional amendment and reform.
[17] OHCHR, "Pillay welcomes human rights progress in Barbados, calls for action on remaining gaps," statement of the United Nations High Commissioner for Human Rights at the end of a three-day mission to Barbados, Geneva, 5 April 2012. www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12048&LangID=E.
[18] UNICEF submission to the UPR on Barbados, second page.
[19] UNDP, UNFPA, ILO and UN-Women submissions to the UPR on Barbados, p. 5.
[20] According to article 5 of the rules of procedure for the International Coordination Committee (ICC) Sub-Committee on Accreditation, the different classifications for accreditation used by the Sub-Committee are: A: Voting Member (fully in compliance with each of the Paris Principles), B: Non-Voting Member (not fully in compliance with each of the Paris Principles or insufficient information provided to make a determination); C: No Status (not in compliance with the Paris Principles).
[21] For the list of national human rights institutions with accreditation status granted by the International Coordination Committee of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights (ICC), see A/HRC/20/10, annex.
[22] OHCHR, "Pillay welcomes human rights progress" (note 17 above).
[23] Ibid.
[24] UNICEF submission to the UPR on Barbados, second page.
[25] UNDP, UNFPA, ILO and UN-Women submissions to the UPR on Barbados, p. 4.
[26] OHCHR, "Pillay welcomes human rights progress" (note 17 above).
[27] Ibid.
[28] Ibid.
[29] UNDP, UNFPA, ILO and UN-Women submissions to the UPR on Barbados, p. 1.
[30] See 2008 Resident Coordinator Annual Report Barbados. Available from www.undg.org/rcar08.cfm?fuseaction=RCAR&ctyIDC=BAR&P=1095.
[31] UNDP, UNFPA, ILO and UN-Women submissions to the UPR on Barbados, p. 3.
[32] OHCHR, "Pillay welcomes human rights progress" (note 17 above).
[33] UNDP, UNFPA, ILO and UN-Women submissions to the UPR on Barbados, p. 8.
[34] The following abbreviations have been used for this document:

CERD	Committee on the Elimination of Racial Discrimination;
CESCR	Committee on Economic, Social and Cultural Rights;
HR Committee	Human Rights Committee;
CEDAW	Committee on the Elimination of Discrimination against Women;
CRC	Committee on the Rights of the Child.

[35] CERD/C/BRB/CO/16, para. 24.
[36] CCPR/C/BRB/CO/3, para. 15.
[37] CCPR/C/BRB/CO/3/Add.1.
[38] UNICEF submission to the UPR on Barbados, first page.
[39] UNDP, UNFPA, ILO and UN-Women submissions to the UPR on Barbados, p. 6.
[40] For the titles of special procedures, see www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/Themes.aspx and www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/Countries.aspx.
[41] OHCHR, "Pillay welcomes human rights progress" (note 17 above).
[42] Ibid.
[43] Ibid.
[44] UNDP, UNFPA, ILO and UN-Women submissions to the UPR on Barbados, pp. 1-2.
[45] UNHCR submission to the UPR on Barbados, p. 3.
[46] Ibid. See also UNHCR, "Background note on gender equality, nationality laws and statelessness", 8 March 2012, p. 5. Available from www.unhcr.org/refworld/docid/4f59bdd92.html.
[47] UNHCR submission to the UPR on Barbados, p. 3.
[48] OHCHR, "Pillay welcomes human rights progress" (note 17 above).
[49] UNDP, UNFPA, ILO and UN-Women submissions to the UPR on Barbados, p. 1.

[50] OHCHR, “Pillay welcomes human rights progress” (note 17 above).
[51] ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Direct Request concerning the ILO Worst Forms of Child Labour Convention, 1999 (No. 182), adopted 2011, published 101st ILC session (2012), first and twelfth paragraphs. Available from www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID:2700664.
[52] ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Direct Request concerning the ILO Worst Forms of Child Labour Convention, 1999 (No. 182), adopted 2010, published 100th ILC session (2011), first paragraph. Available from www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID:2334550.
[53] UNICEF submission to the UPR on Barbados, third page.
[54] UNDP, UNFPA, ILO and UN-Women submissions to the UPR on Barbados, p. 5.
[55] UNICEF submission to the UPR on Barbados, second page.
[56] ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Direct Request concerning ILO Worst Forms of Child Labour Convention, 1999 (No. 182), adopted 2011, published 101st ILC session (2012) (note 51 above), sixth and eighth paragraphs.
[57] OHCHR, “Pillay welcomes human rights progress” (note 17 above).
[58] UNDP, UNFPA, ILO and UN-Women submissions to the UPR on Barbados, p. 4.
[59] OHCHR, “Pillay welcomes human rights progress” (note 17 above).
[60] UNICEF submission to the UPR on Barbados, p. 2.
[61] United Nations Statistics Division, Millennium Development Goals Indicators, coordinated data and analyses, available from http://mdgs.un.org/unsd/mdg.
[62] ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Observation concerning ILO Discrimination (Employment and Occupation) Convention, 1958 (No. 111), adopted 2011, published 101st ILC session (2012), first paragraph. Available from www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID:2699482.
[63] ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Direct Request concerning ILO Discrimination (Employment and Occupation) Convention, 1958 (No. 111) – Barbados, adopted 2011, published 101st ILC session (2012), first paragraph. Available from www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13101:0::NO:13101:P13101_COMMENT_ID:2699482.
[64] ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Direct Request concerning ILO Discrimination (Employment and Occupation) Convention, 1958 (No. 111), adopted 2010, published 100th ILC session (2011), second paragraph. Available from www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID:2334521.
[65] ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Direct Request concerning ILO Equal Remuneration Convention, 1951 (No. 100), adopted 2011, published 101st ILC session (2012), fifth paragraph. Available from www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID:2699156.
[66] ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Direct Request concerning ILO Discrimination (Employment and Occupation) Convention, 1958 (No. 111), adopted 2011, published 101st ILC session (2012) (note 63 above), fourth paragraph.
[67] ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Direct Request concerning ILO Equal Remuneration Convention, 1951 (No. 100), adopted 2011, published 101st ILC session (2012) (note 65 above), second paragraph.
[68] See also ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Observation concerning ILO Freedom of Association and Protection of the Right to Organise Convention, 1948 (No. 87), adopted 2011, published 101st ILC session (2012), second paragraph. Available from www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID:2698699.
[69] ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Observation concerning ILO Right to Organise and Collective Bargaining Convention, 1949 (No. 98), adopted 2011, published 101st ILC session (2012), third paragraph. Available from www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13101:0::NO:13101:P13101_COMMENT_ID:2698986.
[70] UNDP, UNFPA, ILO and UN-Women submissions to the UPR on Barbados, p. 10.
[71] ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Direct Request concerning ILO Equal Remuneration Convention, 1951 (No. 100), adopted 2011, published 101st ILC session (2012) (note 65 above), third and fourth paragraphs.

[72] ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Direct Request concerning ILO Abolition of Forced Labour Convention, 1957 (No. 105), adopted 2011, published 101st ILC session (2012), third paragraph. Available from www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID:2699285.

[73] UNDP, UNFPA, ILO and UN-Women submissions to the UPR on Barbados, p. 7.

[74] ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Direct Request concerning ILO Minimum Age Convention, 1973 (No. 138), adopted 2011, published 101st ILC session (2012), third paragraph. Available from www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID:2699983.

[75] UNDP, UNFPA, ILO and UN-Women submissions to the UPR on Barbados, p. 7.

[76] ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Direct Request concerning ILO Minimum Age Convention, 1973 (No. 138), adopted 2011, published 101st ILC session (2012) (note 74 above), ninth paragraph. See also ILO Committee of Experts, Direct Request concerning Worst Forms of Child Labour Convention, 1999 (No. 182), adopted 2011, published 101st ILC session (2012) (note 51 above).

[77] OHCHR, "Pillay welcomes human rights progress" (note 17 above).

[78] UNDP, UNFPA, ILO and UN-Women submissions to the UPR on Barbados, p. 3.

[79] UNICEF submission to the UPR on Barbados, fifth page.

[80] In 2009, the rate was 19.3; in 2011 it was 19.7. United Nations Statistics Division, Millennium Development Goals Indicators, coordinated data and analyses, available from http://mdgs.un.org/unsd/mdg.

[81] UNDP, UNFPA, ILO and UN-Women submissions to the UPR on Barbados, p. 5.

[82] United Nations Statistics Division, Millennium Development Goals Indicators, coordinated data and analyses, available from http://mdgs.un.org/unsd/mdg.

[83] UNICEF submission to the UPR on Barbados, fifth page.

[84] Ibid., fifth and sixth pages.

[85] UNDP, UNFPA, ILO and UN-Women submissions to the UPR on Barbados, p. 1.

[86] Economic Commission for Latin America and the Caribbean, "A further study on disability in the Caribbean: rights, commitment, statistical analysis, and monitoring" (LC/CAR/L.237), 14 December 2009, p. 8. Available from www.eclac.org/portofspain/publicaciones/xml/2/38242/lcarl237.pdf.

[87] UNHCR submission to the UPR on Barbados, 2012, p. 1.

[88] Ibid., pp. 2, 3.

[89] Ibid., p. 2.

[90] Ibid., p. 1.

[91] Ibid., p. 3.